تمكين الشباب
بين رغبة القيادات ومقاومة السياقات:
دراسة لاستراتيجية التمكين بعد ثورتين فى مصر

إيمان نور الدين *

الشباب هو الرصيد القومى لتنمية المجتمع المصرى. تعتبر قضية تمكين الشباب سياسيا واقتصاديا من أهم القضايا المطروحة على أجندة النظام السياسى المصرى. ومن ثم تتمثل إشكالية الدراسة فى الوقوف على كيفية تفعيل الدور المعلن للشباب فى الخريطة السياسية للدولة، وتحديد الآليات المتبعة، التقليدية منها والمستحدثة، لتمكينه سياسيا، وزيادة مشاركتهم الاجتماعية فى مصر.

مقدمـــة

الشباب ركيزة نهضة الأوطان، ودعامة كل تغيير اجتماعى مقبل، وهو الكتلة الأكثر ديناميكية فى أى مجتمع من المجتمعات، يقع عليهم عبء أساسى فى مواجهة التحديات الجسام والأخطار المتعددة التى تواجه البلاد، ولا يمكن للدولة المصرية فى سعيها نحو تحقيق التنمية، والاستقرار السياسى، والديمقراطية أن تتغافل عن- أو تتجاهل- تأثير كتلة الشباب، ودورهم المحورى فى صناعة النهضة المستقبلية، فقد أكدت ثورة الخامس والعشرين من يناير خطورة استبعاد الشباب وضرورة تمكينهم وإشراكهم فى وضع السياسات العامة للدولة.

---

* أستاذ العلوم السياسية المساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة قناة السويس.

ويرتهن تنظيم الشباب كمورد للتنمية فى المقام الأول بمدى استعداد المجتمع بكل مكوناته لتمكينه على مختلف الأصعدة اقتصاديًا، وسياسيًا وثقافيًا وفكريًا، فإذا توافرت عناصر ومقومات تمثل بيئة صالحة للتمكين، فإن مقاربة تمكينه تصبح مقاربة لتمكين كل فئات المجتمع فى الوقت نفسه، باعتبار تمكينه هو الصورة المرغوبة لمستقبل المجتمع حيث يتجاوز التأثير الإيجابى للاستثمار فى مَن هم فى مرحلة الشباب صالح الأفراد إلى نهضة المجتمع ككل، فعلى الجانب الفردى؛ يعتبر الاستثمار فى مرحلة الشباب ضرورة لزيادة فرص الحياة فى باقى مراحل العمر، وعلى الجانب المجتمعى، ربطت البحوث بشكل متكرر بين الاستقرار السياسى، والاقتصادى والاجتماعى وبين التمكين الناجح للشباب وعلى النقيض؛ فإن محدودية الموارد والفرص المقدمة للشباب تزيد من مخاطر عدم الاستقرار السياسى، حيث أظهرت الدراسات تزامن زيادة أعداد الشباب مع حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية فى دول عدة، وهو ما شَهِدناه بالفعل فى حركات التغيير الثورى فى الوطن العربى، والتى كان وقودها وقوامها الأساسى هم الشباب.

إشكالية الدراسة

يشهد المجتمع المصرى ارتفاعًا فى نسبة الشباب، وتعاظم رؤيته لنفسه وللدور الذى ينبغى أن يقوم به بهدف تحقيق النهضة، فقد ثار هؤلاء الشباب على أفكار "التوجيه السياسى" التى كانت سائدة طوال النصف الثانى من القرن العشرين، ورفض الاكتفاء بدور المشاهد وأصبح ينظر لنفسه على أنه شريك يجب أن يتم تمثيله فى بنى ومؤسسات الدولة على جميع المستويات.

يزخر السياق الذى يحيا فيه الشباب بعدد من القيود المجتمعية، مثل محدودية فرص التوظيف الكريمة المتاحة للشباب، تدنى فرص حصولهم على الخدمات التعليمية والصحية وضعف نسب مشاركتهم المدنية إما بسبب نقص

الموارد المتاحة أمامهم وإما بسبب نقص معرفتهم بالمعلومات المتاحة والموارد المخصصة لهم، إلى جانب وجود تفاوت ضخم فى المساواة بين شرائح السكان المختلفة، وهى كلها عوامل تؤثر على مدى قيامهم بدورهم الكامل فى المجتمع المصرى. إلى جانب إحساس قطاعات كبيرة من الشباب بالتهميش المتعمد حيث كشف الحراك السياسى لثورة ٢٥ يناير عن عمق هذا الشعور الذى يعانى منه الشباب، وعن عدم امتلاكهم أدوات العمل السياسى المنظم لإحداث مطالبهم بالتغيير، وأثبتت هذه الأحداثً أن حصر الاستجابة لمطالب التغيير بالتعامل الأمنى دون التصدى لمعالجة أسبابها، يحقق استقرارًا مؤقتًا يؤجل دورات الاحتجاج لكنه لا يقلل من فرص تكرارها، بل قد يؤدى إلى تراكمها لتعود إلى الظهور بأشكال أكثر عنفًا.

إضافة إلى غياب معايير الجدارة والكفاءة فى اختيار القيادات الشبابية، وفى ضوء ضرورة مواجهة والتعامل مع حالة الاستقطاب السياسى والدينى الحادة الموجودة فى المجتمع، ومواجهة الأخطار الحقيقية المرتبطة بتعميق روح المواطنة وممارساتها بين الشباب؛ تبنى النظام السياسى الحالى عددًا من المبادرات والآليات لتمكين الشباب على كل الأصعدة، وبالرغم من أن تمكين الشباب يقع على رأس أولويات كل دولة، فإن تحقيقه يرتكز على إشراك الشباب فى النقاش حول الاستراتيجيات والسياسات المتبعة ورغبة قياداتها فى توفير الظروف الموضوعية لذلك على أن يتوازى هذا مع العمل المستمر على تنمية قدرات الشباب على المستويين الفردى والتنظيمى، واستحداث الآليات التى تمكن من فهم دقيق لواقع الشباب واحتياجاته، وفى الحالة المصرية يتطلب تفعيل استراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠» والتى تشمل العديد من الأهداف التى تركز على تحسين حياة الشباب[١].

ومن ثم يتمثل التساؤل البحثى للدراسة حول **كيف يتم تفعيل الدور المعلن للشباب فى الخريطة السياسية للدولة، وما الآليات المتبعة" التقليدية والمستحدثة" لتمكينه سياسيًا وزيادة مشاركته المجتمعية فى عملية صنع القرار فى مصر؟ ويتفرع من هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية:**

التساؤلات الفرعية للدراسة

١- ما قنوات التجنيد السياسى للشباب بعد ثورتين؟

٢- ما جهود الدولة لتمكين الشباب من خلال الأطر التقليدية؟

٣- ما مدى مساهمة الآليات السياسية المستحدثة مثل: المؤتمرات والمنتديات الشبابية والمبادرات الرئاسية والتى أفرزها المناخ العام كآلية تمكينية؟

٤- ما مدى فاعلية تلك الآليات سواء التقليدية او المستحدثة؟

يعزى اختيار الباحثة لهذه الدراسة لعدة اعتبارات فهناك أولاً، الاعتبار المتعلق **بالأهمية العلمية**، حيث تأتى هذه الدراسة فى إطار التراكم العلمى لدراسات الشباب، وتختلف هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات، فى شموليتها ودراسة التمكين على كل الأصعدة السياسية، حيث إن الغالب الأعم من الدراسات المعنية بالشباب دائمًا ما تكون بصدد دور مؤسسة ما مثل (الحكومة، البرلمان، الجمعيات الأهلية...)، إلا أن الدراسة تحلل سياسة التمكين على نحو أشمل وأعم.

وتتجلى الأهمية العملية، من خلال أهمية الفئة المعنية بالدراسة وهم "الشباب"، فكما أشارت الباحثة سلفاً فإن مقاربة تمكين الشباب هى مقاربة لتمكين كل فئات المجتمع فى الوقت نفسه، باعتبار تمكينه هو الصورة المرغوبة لمستقبل المجتمع. وعليه، فإن إسهام هذه الدراسة يتبلور فى تقديم رؤية تحليلية واضحة لتبنى استراتيجية للتمكين السياسى للشباب فى مصر.

أهداف الدراسة

فى ضوء ما سبق، تسعى الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، هى:

١- معرفة ديناميات عدم تمكين الشباب فى الواقع المصرى.

٢- الوقوف على أهم سياسات وجهود الدولة المصرية لتمكين الشباب فى مصر بعد ثورتين.

٣- التأكيد على ضرورة المشاركة المجتمعية بقطاعاتها الرسمية وغير الرسمية فى تفعيل سياسة تمكين الشباب فى مصر.

٤- لفت الانتباه إلى أن الشباب هم هدف سياسة التمكين، وفى الوقت ذاته هم آلية التنفيذ، وعليه لابد من إشراكهم فى صياغة هذه السياسات وإفساح المجال لهم للعب دور محورى فى تنفيذه.

منهج الدراسة

تم استخدام منهج صنع القرار وهو المنهج المناسب لاعتبارين: **الأول** أن الدولة المصرية ممثلة فى الجهات الرسمية المعنية بصنع القرار "القيادة السياسية، وزارة الشباب وغيرهما" اعتمدت على دمج رؤية الشباب وأخذها فى الاعتبار عند صنع القرارات ليس فقط الخاصة بالشباب ولكن أيضا سياسات الدولة المصرية من تعليم، وصناعة واقتصاد، فصناعة القرار لم تعد حكرا على المؤسسات السياسية ومراكز المعلومات والجهات السيادية، فقد حدث تطور نوعى شمل تغيير الأسس الفكرية الحاكمة للتعامل مع الشباب واعتبارهم شركاء وليسوا رعايا[٢].

الاعتبار **الثانى** أن الدولة لا تستمع فقط لرؤية الشباب بل تقوم بعمل حلقات نقاشية وورش عمل ومؤتمرات ومبادرات رئاسية وفعاليات يقومون من خلالها بطرح ومناقشة كل قضايا الوطن وليس فقط مشكلاتهم وقضاياهم مع

تقديم حلول وبدائل لها، وهذا يعنى التأكيد على دور الشباب كفاعل تنموى قادر على الفهم والاشتراك بفاعلية فى مواجهة تحديات وقضايا التنمية.

وستعرض الدراسة للجهود المبذولة من قبل الدولة الساعية لتمكين الشباب من خلال الأطر التقليدية والمستحدثة مع الإشارة للتوصيات التى صدرت عن مؤتمرات الشباب وكيف تبنتها الحكومة كدليل على مشاركتهم فى صنع السياسات العامة بالدولة.

تقسيم الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة الرصدية التحليلية إلى خمسة محاور:

أولها مفاهيم الدراسة.

ثانيها مقتضيات التمكين.

ثالثها سياقات عدم التمكين.

رابعها جهود الدولة لتمكين الشباب من خلال الآليات السياسية التقليدية والمستحدثة.

أما الخامس والأخير فيتناول تقييم تلك الآليات مع تقديم بعض التوصيات.

أولاً: مفاهيم الدراسة

التمكين السياسى

ظهر مصطلح "تمكين الشباب" لأول مرة عام ٢٠٠١ من خلال تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول تنفيذ "برنامج العمل الدولى للشباب لعام ٢٠٠٠ وما بعدها"، وأضحى المفهوم يعنى بعدين أساسيين هما: بعد **مجتمعى** موضوعى يعنى بإعداد الشباب وتكوينه مواطنًا متعلمًا مهارات العمل والتواصل وأدوار المواطنة وتوسيع فرص اختياراته، وبعد **ذاتى** يسعى فيها الشباب لاغتنام الفرص المتاحة له وتطويرها تحقيقاً لاقتداره وجدارته. ويقصد به توسيع قدرة الجماعات المجتمعية على المشاركة فى تصميم السياسات الاجتماعية مما

يعزز قدرتها على التحكم فى مصائر حياتها[٣]. فالتمكين هو عملية لتغيير علاقات القوة، بما يتيح الفرصة للأفراد لاتخاذ المبادرات والقرارات واكتساب مزيد من السيطرة على حياتهم، ويؤدى فى نفس الوقت إلى تخلى النظم الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية عن جزء من سلطتها وإتاحة الفرصة للأفراد والجماعات المهمشة للمشاركة فى عملية صنع القرارات ولعب دور مؤثر فى المجتمع[٤].

فتمكين الشباب عملية تحرير وتعزيز شاملة ومستدامة لإرادة الشباب وقدراتهم وفرصهم ومشاركتهم الفاعلة فى صناعة واقع بديل لهم ولمجتمعاتهم، وهو تحرير تقوده بوصلة حقوق الشباب، ويدفعه إلى الأمام الالتزام المجتمعى، والسياسى والمدنى والتشريعى، لصيانة تلك الحقوق وتهيئة سياق بنائى لتعميقها ينطلق من إعادة نظر عميقة فى توزيع مقومات القوة الاقتصادية والسياسية[٥].

ويساعد تمكين الشباب على الاندماج فى المجتمع والإسهام فى تنميته والتأثير فى السياسات كى تراعى مصالحهم، وتوسيع الفرص المتاحة أمامهم والاستفادة منها، واعتبارهم فئة مساوية لكل الفئات الأخرى فى المجتمع مما يؤدى لشعورهم بالانتماء تجاه مجتمعهم[٦]، وكذلك يعمل على تأهيل الشباب لمقاومة ثقافة الطاعة والخضوع والسلبية والممارسة المجتمعية المرتبطة بها والعمل على تغييرها، وتجاوز نماذج التنمية من أعلى التى تعمل على إقصاء عموم المواطنين والشباب على وجه الخصوص من عمليات المشاركة فى القرارات الاجتماعية والتنموية[٧].

وهناك أنـواع متعددة[٨] للتمكين منها الاقتصادى، والمؤسسى والسياسى والذى يتبلور فى دعـــم المشاركة السياسية للشباب، من خلال زيادة نسبة تمثيله فى مواقع اتخاذ القرار، وزيادة نسبة عضويته فى المجالس التشريعية، الأحزاب السياسية والنقابات، والجمعيات المهنية، ومنظمات المجتمع المدنى،

وزيادة تمثيله فى المؤسسات العربية والإقليمية والدولية. وهو ما ستوضحه الدراسة.

ثانياً: مقتضيات التمكين

تنطلق مقاربة تمكين الشباب من مسلمة مفادها أن هذه الفئة العمرية تعد رأسمالا بشريا مهمًا فى التنمية إذا تم تدريبها وتهيئتها وتحفيزها على الانخراط والمشاركة فى إعداد السياسات التنموية وتنفيذها[٩]؛ لذا تتوقف عملية تمكين الشباب على طبيعة المناخ السياسى، والاقتصادى والاجتماعى الذى يتميز به المجتمع، وعلى مدى وجود مؤسسات سياسية ومدنية مثل الأحزاب والجمعيات التى تتولى تأطيرهم وتدريبهم على الانخراط فى الشأن العام للمجتمع.

فما وضع الشباب فى السياق المجتمعى المصرى؟ بمعنى آخر ما ديناميات عدم التمكين؟ هذا ما سيتم تناوله فى الجزء التالى:

ثالثاً: سياقات "ديناميات" عدم التمكين فى المجتمع المصرى

يعد المجتمع المصرى مجتمعا فتيا حيث بلغت نسبة الشباب فى المرحلة العمرية من ١٥-٢٩ ٨,٢٧٪ ومن ٣٠-٣٤ نسبة ٧,٧٪ أى أن النسبة الإجمالية تبلغ ٣٥,٥٪[١٠]، الأمر الذى يوضح اطراد نسبة تمثيل الشباب فى المجتمع المصرى وثقلهم كشريحة اجتماعية متنامية الحجم، ومن ثم فإن على هذا المجتمع أن يضع احتياجاتها ومطالبها نصب عينيه باستمرار، ولا تنبع أهمية هذا القطاع السكانى من حجمه الكبير فقط، وإنما من كون هذه الشريحة تمثل كلا من حاضر ومستقبل أى أمة. فالشباب يعد مفصلة أساسية فى حركة المجتمع المصرى نحو أهدافه وطموحاته التى يتطلع إليها فى الألفية الثالثة، كما أنه فاعل اجتماعى رئيس فى حاضر المجتمع ومستقبله[١١]. وهناك عدد من الصعوبات والمشكلات التى تشكل واقع الشباب وتعرقل تمكينه منها:

١- توضح بيانات تعداد ٢٠١٧ أن حوالى ثلث عدد الأميين فى مصر يقعون بين صفوف الشباب فى الفئة العمرية من ١٠-٣٥ وهى نسبة غير قليلة إذا ما نظرنا إلى عدد هؤلاء الفعلى الذى يزيد على ٥,٦٤ مليون نسمة، وذلك بين عدد الأميين فى مصر والذى يربو على ١٨,٤٣٣ مليون نسمة من السكان (١٠ سنوات فأكثر)[١٢].

وهو الأمر الذى يفصح عن تراجع مردود المشروعات القومية التى قامت بها الحكومات المتعاقبة فى محو الأمية. وليس بخاف على أحد ما يمثله هذا العدد الضخم من الأميين من ضغوط على أوضاع هؤلاء الشباب وفرصهم فى الحياة الكريمة. إلى جانب ما يشكله من تحد قوى على جهود التنمية بصفة عامة فى المجتمع المصرى. وتزداد هذه المشكلة حدة إذا ما أضفنا إلى تلك الإحصاءات من يعرفون فقط القراءة والكتابة (٧,٠٨٥ مليون شاب) مع من اجتازوا مجرد دروس محو الأمية (٣١٩,٠٥ آلاف شاب) ليبلغ عدد من هم بدون تعليم من الشباب ما يقرب من ١٣,٩ مليون شاب، وإذا كانت هذه الأرقام تبرز النسب العالية للتسرب من التعليم فإنها أيضا تعكس تراجع قناعات العديد من أبناء مصر بأن التعليم لم يعد قناة أساسية للحراك الاجتماعى، كما تلعب الظروف الاقتصادية الضاغطة دورها فى ارتفاع نسب المتسربين من التعليم بحثا عن لقمة العيش.

وإذا كانت الأمية تشكل واحدا من أهم التحديات التى تواجه الشباب فى مصر، فإن هناك أيضا عددا من التحديات التى تعترض طريق من حصل منهم على نصيب من التعليم نتيجة للمشكلات المتعلقة بنوعية التعليم فى مصر وجودته فى السنوات الأخيرة، والتى تترك آثارها على تراجع العائد من التعليم وما ينتجه من فرص فى سوق العمل، ويأخذ هذا التراجع فى عائد التعليم أشكالا كثيرة، منها انخفاض العائد النقدى وانخفاض الدخول، وتضاؤل

إمكانية الحصول على وظائف بالقطاع المنظم بالنسبة لمستوى معين من التعليم، وتدنى نوعية الوظائف عمومًا، ولا يتعلق الأمر هنا بزيادة حجم الطلب على التعليم أو المعروض منه، وإنما يرتبط بشكل مباشر بما يوفره هذا التعليم من مهارات استجابة لما تفرضه العولمة والتطور التكنولوجى، وهو ما أدى إلى تراجع كبير فى احتمال حصول الشباب على وظيفة منظمة سواء فى القطاع العام أو الخاص، ويلجأ الشباب المتعلم حاليًا إلى العمل فى الاقتصاد غير المنظم فى وظائف كان من الممكن أن يحصلوا عليها عند مستويات تعليم أدنى بكثير[١٣].

٢- تبلغ معدلات البطالة ٣٤,٤٪ من إجمالى قوة العمل للشباب ما بين ١٥-٢٤[١٤]، وحسب تقديرات صندوق النقد العربى بلغ معدل البطالة فى الدول العربية ١٥٪ فى عام ٢٠١٧، وهو ضعف المعدل العالمى البالغ ٧,٥٪، وتعد بطالة الشباب فى هذه المجموعة من البلدان هى الأعلى فى العالم، أى أكثر من ضعف المعدل العالمى[١٥].

وفى مصر بلغ معدل البطالة بين الشباب ٢٤,٨٪ عام[١٦] ٢٠١٧ ومن الجدير بالذكر أن معدل البطالة يزيد بين الحاصلين على مؤهل جامعى حيث بلغت نسبة البطالة بينهم ٣٣,٩٪ من إجمالى نسبة البطالة حيث بلغ عددهم (١١,٧٧٧) من إجمالى عدد المتعطلين البالغ (٣٤,٦٨٢٠)، بينما بلغت النسبة بين الأميين ٢,٢٪[١٧].

وغنى عن البيان ما لظاهرة البطالة وارتفاع معدلاتها بين الشباب من آثار سلبية اجتماعيًا وسياسيًا، ولعل أبرز تلك الآثار السلبية ما يتعلق بتراجع قدرة الشباب على تكوين أسرة والاستقلال بحياتهم، وارتفاع أعداد من لم يسبق لهم الزواج فى المجتمع المصرى مؤخرا، وهو ما أطلق عليه البعض ظاهرة تأخر بدء الحياة المستقلة، حيث يدخل الشباب فى فترة سكون يظلون فيها

منتظرين فى صفوف البطالة ويعيشون فيها مع آبائهم، ويعجزون ماليا عن الزواج أو عن امتلاك مسكن مستقل[١٨].

إضافة إلى ما سبق، يتسم الاقتصاد المصرى بضعف الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، مما يعيق السياسات والقوانين المنظمة لسوق العمل نمو الوظائف فى شكل متناسب مع النمو الديموجرافى؛ ما يؤثر خصوصًا فى الشباب، ويحول دون تمكينهم اقتصاديًا، ويزداد الوضع سوءًا مع انتشار "الواسطة" التى تلعب دورًا كبيرًا فى توزيع الوظائف المحدودة المتاحة، والتى تدفع الشباب الباحثين عن وظيفة إلى الاعتماد على العلاقات الاجتماعية والروابط الأسرية، وهو ما يعطى شباب العائلات المنفذة أفضلية عن أقرانهم، بما يعنيه ذلك على وجه العموم من انتهاك لمبادئ العدالة الاجتماعية وتضحية بمعيار الجدارة اللازم لتحقيق الإنتاجية الاقتصادية.

ويجب النظر إلى هذا الوضع فى ضوء ما يعكسه من ضياع سنوات عمر الشباب دون البدء فى عملية تحقيق الذات، أو تحديد ملامح الدور الذى يناط بالشباب القيام به. ويرى البعض أن هذه الحالة الاستاتيكية للشباب تؤدى إلى ما يسمى "بسقوط المعنى" أى سقوط معنى الحياة، حيث إن التماسك الداخلى للشخص يرتبط بهدف يسعى إلى إنجازه، وعندما يصل الشاب إلى سن معينة دون أن يحقق أى شىء تصبح الحياة فاقدة المعنى، ومع اتساع دائرة ومصادر الاتصال بالعالم الخارجى يتزايد غضب الشباب الذى يفصح عن نفسه فى صورة نزوع نحو التمرد، أو النزوع نحو السلبية والانفصال عن الواقع أو الدخول فى متاهات ودروشة دينية أو الانسحاب والهروب من الزمان والمكان من خلال المخدرات وإفقاد العقل أو الهروب بالتطلع إلى الهجرة لحل المشكلة الفردية أو الهروب من خلال إنشاء جماعات بديلة والانخراط فيها[١٩].

وأمام ضيق الفرص والاختيارات فى الحياة داخل مصر أمام قطاع كبير من الشباب لجأ جزء منهم الى البحث عن هذه الفرص خارج مصر، حيث أدى تصاعد الضغوط التضخمية وانخفاض القيمة الحقيقية للأجور أمام الارتفاع المطرد للأسعار وتفاقم أزمة الإسكان إلى أن أصبحت الهجرة للعمل عملية ضرورية لقطاعات واسعة من الشباب من أجل تأمين الاحتياجات الأساسية وتأمين المستقبل أيضًا[٢٠].

هذا فى الوقت الذى اتخذت فيه الدول الأوروبية والأمريكية إجراءات صارمة فى منح التأشيرات، فأدى ذلك الى انتشار ظاهرة الهجرة غير المشروعة بين الشباب والوقوع فى شراك شبكات تحولت من عملية شحن المهاجرين غير الشرعيين إلى عملية الاتجار فى البشر[٢١] ورغم عدم توافر إحصاءات دقيقة حول حجم الهجرة غير الشرعية للشباب المصرى فإن المؤشرات تنبئ بتزايدها وارتباطها بارتفاع معدلات البطالة بين الشباب[٢٢]، ولعل سعى الشباب نحو الهجرة إلى دول الغرب يعبر عن حجم الإحباط الذى أصاب هذا القطاع من الشباب ويأسه من الحصول على فرصة عمل داخل الوطن، كما يعكس أيضًا سعيًا حثيثًا نحو العيش فى مجتمعات ترسخت فيها قيم الحرية وحقوق الإنسان، وهو ما صار مفتقدا بشكل كبير فى ظل النظام الحاكم قبل الثورة[٢٣].

٣- المشاركة السياسية: شهدت كل الاستحقاقات الانتخابية التالية على ثورة الثالث من يوليو ٢٠١٣ انخفاضًا شديدًا فى مستوى المشاركة السياسية على مستوى الترشح والانتخاب؛ فضلًا عن إحجام الشباب عن التواجد بهذه الاستحقاقات وهو ما عبرت عنه جميع التقارير الميدانية التى رصدت الأوضاع باللجان الانتخابية سواء الاستفتاء على الدستور أو الانتخابات الرئاسية ٢٠١٤ أو انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥ أو

انتخابات الرئاسة ٢٠١٨؛ وقد قدرت نسب المشاركة بهذه الاستحقاقات على التوالى: ٣٨,٦٪ و٤٧,٤٪[٢٤]، و٢٨,٣٪[٢٥] و٤١,٠٥٪[٢٦].

ويمكن تفسير ذلك بأن الشباب لا يشعرون بجدوى أشكال المشاركة السياسية المختلفة فى مصر، فأقل من نصف الشباب يرون أن التصويت فى الانتخابات وسيلة فعالة للمشاركة السياسية يمكنها التأثير على سياسات الدولة، ويرى ٣ فقط من كل ١٠ شباب أن الانضمام للأحزاب وسيلة فعالة للمشاركة السياسية[٢٧].

لم تحظ المشاركة فى الأحزاب أو مساندتهم لها باهتمام الشباب كما تشير نتائج مسح النشء والشباب ٢٠١٤، وهو ما يمكن عزوه جزئيًا إلى عدم معرفة الشباب ببرامج الأحزاب المختلفة بصورة كافية.

وبالرغم من مشكلات التعليم وارتفاع معدلات البطالة وصعوبة بدء حياة مستقلة وانخفاض نسب المشاركة السياسية، فإن السياق الاجتماعى الذى يحيا فيه الشباب قد شهد تطورًا مهمًا فى مجالات المعرفة والاتصالات نتيجة التطور التكنولوجى مما أدى إلى تلاشى الحدود الثقافية بين الدول وهدم الرقابة على مصادر المعلومات وإضعاف قبضة الدولة على تشكيل العقول مما أدى إلى نضج أكثر لهذا الجيل من الشباب بحيث أصبح أكثر قدرة على المعرفة من الأجيال التى سبقته، وأكثر وعيًا بالتجارب وبنوعية الحياة التى يحياها نظراؤه فى العالم المحيط، وأكثر انفتاحًا على الفرص المتاحة أمامهم والتى يفتقر هو إليها إلى حد كبير، كل ذلك أنتج أجيالًا أكثر وعيا بحقوقها وأكثر تمسكًا بها، بل إنها أصبحت أكثر حرية وجرأة فى التعبير عن نفسها وعن مصالحها بالمقارنة بالأجيال التى سبقتها[٢٨].

وبالرغم من المشكلات والصعوبات السابقة التى واجهت وما زالت تواجه الشباب فقد تخلت الدولة المصرية فى السنوات التى سبقت ثوره ٢٥ من يناير

عن أدوارها تجاه عملية تأهيل الشباب وتمكينه سياسيًا، واجتماعيًا وعجزت عن استيعاب واحتواء الفئات الشبابية لتحسين قدراتها، أما بعد ثورة يناير وثورة الثلاثين من يونيو خاصة، فقد نظرت الدولة للشباب باعتباره شريكا أصيلًا فى مواجهه المشكلات والتحديات المجتمعية، ويدور الجزء التالى حول استعراض جهود الدولة لتمكين الشباب من خلال الأطر التقليدية أو المستحدثة والتى أفرزها المناخ العام مع محاولة تقييم مدى فاعليتها، وتقديم توصيات حول تلك الآليات.

رابعاً: أطر التمكين السياسى التقليدية والمستحدثة

تعتبر الأطر التالية مجالات مفتوحة وجاهزة لتمكين الشباب سياسيًا، ومن ناحية أخرى فرصة لإحداث التغيير وتحقيق الإصلاح السياسى الشامل، وكون الشباب يمثلون القوة الأكبر فى التأثير فيمكنهم العمل والتحرك من خلالها لإيصال صوتهم للجميع واتخاذ القرارات التى تناسبهم وتلائم مجتمعاتهم، وهذه الأطر تتباين ما بين تقليدية ومستحدثة:

١- الأطر التقليدية

أ- مؤسسات الدولة التنفيذية

نصت خارطة المستقبل التى تلاها الرئيس عبد الفتاح السيسى فى ٣ يوليو ٢٠١٣ على اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتمكين ودمج الشباب فى مؤسسات الدولة ليكون شريكًا فى القرار كمساعدين للوزراء والمحافظين ومواقع صنع السلطة التنفيذية.

وفى أول تطبيق فعلى لذلك النص، صدر قرار رئيس الوزراء فى ٤ سبتمبر ٢٠١٤ بتفويض الوزراء فى تعيين ٤ معاونين شباب فى كل وزارة تتراوح أعمارهم بين ٣٠-٤٠ سنة واقتصر القرار على شباب العاملين فى الجهاز الحكومى (العاملين الدائمين بالوزارات أو الوحدات التابعة لها) دون

الشباب المستقل أو المنتمى للأحزاب والقوى السياسية، وكان ذلك تقليدًا جديدًا حيث كانت التجارب السابقة تعين مساعدين ونواب للوزراء من خارج الجهاز الحكومى.

وحدد القرار اختصاصات المعاونين الذين يتم تكليفهم سنويًا ويخضعون لتقييم نصف سنوى فى المشاركة فى اقتراح ووضع السياسات والخطط والاستراتيجيات الخاصة بالوزارة، ومتابعة الأنشطة والمشروعات التى تنفذها بغرض المساهمة فى وضع حلول إبداعية ومبتكرة للمشكلات والتحديات التى تواجهها[٢٩].

ونتيجة لعمومية الاختصاصات وعدم تسهيل مهمة القائمين بعملها، صدر القرار رقم ١٨١١ لسنة ٢٠١٦ فى شهر يونيو، والذى ألزم كل وزارة بإدراج هذا المنصب فى هياكلها الوظيفية من خلال المجموعة النوعية لوظائف معاونى الوزراء وبحد أقصى أربعة معاونين لكل وزارة (المادة الأولى) وألغى الحد الأدنى لسن المعاونين وهو ٣٠ سنة وأبقى على الحد الأقصى ألا يزيد سنة على أربعين عاما عند التقدم لشغل الوظيفة لأول مرة (المادة الثالثة)، وجعل هذه الوظيفة بطريقة الندب الكلى لمدة سنة قابلة لتجديد بحد أقصى أربعة سنوات (المادة السادسة) وحدد ١١ اختصاصًا لمعاون الوزير على سبيل التحديد (المادة الرابعة)، وأجاز للوزير منح معاونيه حافزًا شهريًا نظير الجهد الذى يقومون به (المادة السابعة)[٣٠].

ونقلت بعض وزارات الدولة هذه التجربة إلى المحافظات، فقامت وزارة الشباب والرياضة بتعيين ٢ معاونين فى مديريات الشباب والرياضة التابعة لها فى المحافظات وبلغ عدد المحافظات التى تم تطبيق هذه التجربة فيها منذ صدور القرار رقم ١٤٦ فى أكتوبر ٢٠١٤ وحتى سبتمبر ٢٠١٦ عدد ١٨ محافظة، وقام وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية فى نوفمبر ٢٠١٤

بإصدار القرار رقم ٧٢٠ بشأن تكليف بعض العاملين بهيئة المجتمعات للعمل بوظيفة معاون هندسى ومالى لمدة سنة وحتى سبتمبر ٢٠١٦ بلغ عدد هؤلاء المعاونين ٢٢ معاونًا، واستحدثت محافظة الغربية مجلسا استشاريًا معاونًا من الشباب يتكون من ممثلين شباب من الأجهزة التنفيذية التابعة لها وبعض ممثلى المجتمع المدنى.

من ناحيته، اهتم الرئيس عبد الفتاح السيسى بدفع وتمكين الشباب فى المناصب القيادية، فأصدر فى سبتمبر ٢٠١٤ قرارا بأن تضم المجالس الاستشارية التابعة لرئاسة الجمهورية ٥٠٪ من الشباب، غير أنه لا تتوافر المعلومات حول مدى وكيفية تنفيذ هذا القرار وأطلق البرنامج الرئاسى لتدريب الشباب على القيادة فى نهاية ٢٠١٥ على النحو الذى سوف يتضح فيما بعد، وحرص على الالتقاء بفئات ممثلة للشباب موضحًا لهم أهمية تصدرهم العمل فى مؤسسات الدولة، فخلال الفترة من تولية السلطة فى يوليو ٢٠١٤ وحتى يناير ٢٠١٦، التقى بممثلين لشباب الإعلاميين، وشباب أكاديمية البحث العلمى، والشباب من خريجى الجامعات الأجنبية، وشباب الجاليات المصرية بالخارج مرتين، وشباب المبتكرين فى مجال تكنولوجيا المعلومات إضافة إلى رعايته لمبادرة شباب "اسمعونا فيه أمل" وبالرغم من هذه الخطوات الإيجابية من حيث اختيار الشباب المؤهل مثل وردانى كمعاون لوزير الشباب وكرارة لوزيرة التخطيط والحاصلان على ماجستير إضافة إلى الخبرة الجيدة[٣١]، إلا أن النظام الجديد واجه انتقادات تتعلق باستمرار الأنماط السابقة لعدم تمثيل الشباب والدفع بهم إلى مناصب الدرجة الأولى فيصنع القرار، فلم يتم تعيين أى وزراء تحت سن الأربعين سنة فى منصب الوزير أو المحافظ بالرغم من شيوع أخبار وتصريحات عن تعيين نواب للوزراء والمحافظين من الشباب قبيل كل تعديل وزارى أو حركة محافظين.

ويلاحظ بصفة عامة ارتفاع متوسط أعمار أعضاء الوزارات بعد ثورة ٣٠ يونيو أسوة بوزارات مصر المتعاقبة فبلغ متوسط عمر أعضاء وزارة المهندس إبراهيم محلب الأولى ٥٩ سنة، ولم يدخلها إلا أربعة وزراء فى الشريحة العمرية ٤٠-٥٠ سنة[٣٢] وأن برز اتجاه إيجابى لخفض سن بعض المحافظين ليكونوا فى أوائل الأربعين سنة مثل محمد بدر محافظ الأقصر ٤٢ سنة عند التعيين ويمكن تفسير ذلك بعوامل موضوعية تتعلق بسيطرة الأجيال الأكبر سنًا على منظومة الحكم منذ صدور دستور ١٩٢٣، فخلال فترة قاربت على المائة عام لم تشهد مصر سوى ثلاثة وزراء تحت سن أربعين سنة هم: فؤاد سراج الدين مؤسس حزب الوفد الجديد ١٩١٠-٢٠٠٠ والذى شغل منصب وزير الزراعة عام ١٩٤٢ وعمره ٣٢ سنة ليكون بذلك أصغر وزراء الحكومات المصرية سنًا، يليه يحيى حامد وزير الاستثمار فى وزارة د. هشام قنديل والذى بلغ عمره وقت التحاقه بالوزارة ٣٥ سنة ود. محمود محى الدين وزير الاستثمار فى حكومة د. أحمد نظيف والذى بلغ سنه وقت التحاقه بالوزارة ٣٩ سنة.

ب- تمثيل الشباب فى مجلس النواب المصرى

فى مجلس الشعب المصرى ٢٠٠٠/٢٠٠٥ بلغت نسبة الشباب الأعضاء ١٦,٤٪ حيث نجح فى الانتخابات ٧٣ نائباً من إجمالى ٤٤٤ منتخباً، وفى مجلس الشعب لعام ٢٠١٢ بلغت نسبة الشباب ١٣,٦٪ حيث كان عدد النواب الشباب ٧٧ نائباً (منهم ٨ نواب تحت سن الثلاثين، و٦٩ عضواً من ٣٠ إلى ٤٠ سنة)، بينما فى انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥ كان عدد النواب الشباب حتى سن ٤٠ سنة ٦٤ نائبا[٣٣] من بين إجمالى عدد أعضاء مجلس النواب ٥٩٥، يشكلون نسبة ١٠,٧٪، ويرى البعض أن هذا التمثيل يعد ضمن المعدل الدولى لتمثيل الشباب فى البرلمانات الوطنية فوفق تقرير الاتحاد البرلمانى الدولى لعام ٢٠١٤ يتراوح متوسط نسبة النواب الشباب بين ٣٠ و٤٠ سنة بين

١٠ و٢٠٪، وأن متوسط نسبة من هم أقل من ٣٠ سنة فى حدود ٢٪ من إجمالى عدد النواب[٣٤].

ذكر الشباب فى دستور ٢٠١٢ مرتين إحداهما فى الديباجة والأخرى فى المادة ٧١ "تكفل الدولة رعاية النشء والشباب وتأهيلهم وتنميتهم روحيا وخلقيا وثقافيا وعلميا وبدنيا ونفسيا واجتماعيا واقتصاديا، وتمكينهم من المشاركة السياسية الفاعلة"، وهى أول مرة يتم التطرق فيها لموضوع تمكين الشباب من المشاركة السياسية، وحدد سن الترشح للبرلمان بحد أدنى ٢٥ سنة[٣٥]، وسن الترشح للرئاسة بـ٤٠ عاما، وأعضاء مجلس الوزراء ورئيس المجلس ٣٠ عاما كحد أدنى. ولم يختبر هذا الدستور بانتخابات برلمانية تمكننا من الحكم على تأثيراته وعدل لاحقا فى ٢٠١٤، وذكر الشباب فيه ثلاث مرات أحدها فى الديباجة والثانية فى المادة ٢٩ والتى تتحدث عن تخصيص نسبة من الأراضى لصغار الفلاحين وشباب الخريجين، وهى مادة تصب فى التمكين الاقتصادى للشباب، والمرة الثالثة جاءت فى المادة ٨٢ حول كفالة الدولة لرعاية الشباب والنشء وتشجيعهم على العمل الجماعى والتطوعى وتمكينهم من المشاركة فى الحياة العامة، ويحدد سن الترشح للبرلمان بحد أدنى ٢٥ سنة، كما يحدد السن الأدنى لرئيس الوزراء بـ ٣٥ عامًا ومنصب الوزير مقصور على من هم فوق الـ٣٠ عامًا و٤٠ سنة كحد أدنى للترشح للرئاسة[٣٦] وبالتالى يستبعد الشباب من المنافسة على هذا المنصب.

وبرغم أن التوجه العام للنصوص الدستورية والقانونية فيه تطورات إيجابية ويتجه للأمام فيما يتعلق بتمكين الشباب فإنه يظل النقد الأساسى من قبل النشطاء الشباب لقواعد وقوانين ممارسة الحقوق السياسية أنه بينما السن القانونية للانتخاب ١٨ عاما فإن سن الترشح للانتخابات البرلمانية والرئاسية

مرتفع بينما هناك مطالبات عالمية بتوحيد سن الترشح والانتخاب لكى تكون القوانين منصفة للشباب.

وجدير بالذكر بوجود لجنة خاصة بالشباب والرياضة بمجلس الشعب تختص[٣٧] برعاية النشء والشباب على كل الأصعدة ولها مناقشة ومتابعة المسائل الداخلة فى اختصاصات الوزارات والأجهزة المختصة بالشباب والرياضة، ولكنها عند فحص نوعية القضايا التى ناقشتها تلك اللجنة نجد اهتمامها منصبا على القضايا الرياضية وخاصة كرة القدم دون الألعاب الأخرى، ولم تقترب من قضايا مهمة مثل قضايا الحريات ودعم المشاركة السياسية للشباب، والإقلال من معدلات البطالة[٣٨].

ج- الشباب والأحزاب السياسية

قبل الثورة كان الحديث عن تمكين الشباب مقتصرا على الحزب الوطنى فى إطار احتكاره للحياة السياسية وتضييقه على بقية الأحزاب السياسية وأنشطتها وكان هذا الحديث يأتى فى إطار فكرة تجنيد الشباب بالحزب الوطنى المنحل ومحاولات مغازلة فئة الشباب مرتبطة بمجموعة جمال مبارك داخل الحزب ومن ثم استحدثت جمعية جيل المستقبل بالإضافة لمعسكرات مركز إعداد القادة والمعسكرات الصيفية للشباب والتى تقيمها بعض الجامعات بالإضافة لفكرة برلمان الشباب ومن ثم كانت هذه الأنشطة تستغل فى الترويج للتوريث لجمال مبارك كممثل للشباب فيما كان يتجاوز عمره الخامسة والأربعين عشية الثورة، وبالتالى ارتبطت مشاركة الشباب المسموحة بأنشطة مرضى عنها من قبل الحزب الوطنى ومجموعة جمال مبارك داخل الحزب، وقد مثلت اتفاقية برشلونة فى إطار التعاون الأورو متوسطى إحدى آليات التعاون من أجل الوصول لسياسة للشباب فى البلدان المشاركة فى المبادرة[٣٩].

بعد ثورة ٢٥ من يناير انصب البحث والتحليل عن أدوار الشباب فى الحراك السياسى ووسائل المشاركة غير التقليدية والتى تتجاوز الأحزاب، سواء عبر الحركات الاحتجاجية أو المبادرات والحملات الشبابية فيما كان يبدو معه أن هناك عدم رغبة فى العمل السياسى الحزبى قيد الانتشار فى أوساط الشباب وحراكهم ربما كان ذلك ارتباطا بموجة التهميش السائدة للشباب داخل أحزاب ما قبل الثورة، ولعل هذه المشاركة غير التقليدية عبر الحركات والائتلافات تجد جذورا لها فى "اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية" والتى تشكلت عام ٢٠٠٠، وحركة كفاية ٢٠٠٤ وحركة شباب السادس من أبريل ٢٠٠٦، وحركة "شباب من أجل التغيير" و"شباب من أجل العدالة والحرية" كل تلك الحركات كانت مقدمات لا بد منها لما يطلق عليها ثورة فى ٢٥ يناير ٢٠١١[٤٠].

ويمكن القول إن خريطة المشاركة السياسية الشبابية فى مصر فى مرحلة ما بعد الثورة قد تغيرت حيث شهدت ظاهرة الائتلافات الشبابية والحركات الثورية والأحزاب السياسية الجديدة التى مثل الشباب المكون الرئيس فى تشكيلها منذ البداية، والتى تعتمد الشباب كمكون أساسى فى أنشطتها، كما شهدنا تجارب الاندماج السياسى للشباب فى المجال السياسى بعد الثورة سواء من خلال الترشح للانتخابات، أو من خلال العمل فى الحملات الانتخابية للأحزاب والكتل البرلمانية المختلفة ولمرشحى الرئاسة فالجميع حرص فى هذه المرحلة على إبراز مدى اهتمامه بالشباب سواء من حيث الظهور وسط الشباب فى حملاته الانتخابية أو محاولات الأحزاب لوضع جزء خاص بالشباب فى برامجها الحزبية والانتخابية أو من خلال تبنى بعض قضايا الشباب فى الخطاب السياسى العام[٤١].

فى المرحلة الانتقالية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة صدر مرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١١ بتعديل قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة

١٩٧٧، وكانت هذه التعديلات تنطوى على تسهيل شروط تأسيس الأحزاب، وفى هذا السياق نشأت العديد من الأحزاب السياسية وكان من بينها الأحزاب الشبابية أو ذات الأغلبية الشبابية فى تكوينها كالعدل والتيار المصرى تحت التأسيس والعدل ومصر الحرية، كما شهد بروز أحزاب متنوعة جيليًا كالمصرى الديمقراطى الاجتماعى والمصريين الأحرار والتحالف الشعبى الاشتراكى وحزب النور السلفي، ثم فى عام حكم الرئيس الأسبق محمد مرسى برزت بعض الأحزاب التى يغلب على هياكلها الشباب مثل حزب الدستور وحزب مصر القوية وحزب التيار الشعبى(٤٢).

وتشير بعض الدراسات المسحية التى أجريت على مجموعة من أحزاب ما بعد يناير إلى تفاوت الدور السياسى للشباب داخل المواقع القيادية لهذه الأحزاب وهياكلها وقدرتها على التأثير فى عملية صنع القرار داخل الحزب والتأثير على وضع أجندة الحزب ولائحته وسياساته عبر تتبع نسب هؤلاء الشباب فى الهيئات واللجان العليا لهذه الأحزاب على النحو الذى يتضح من الرسم التالى(٤٣):

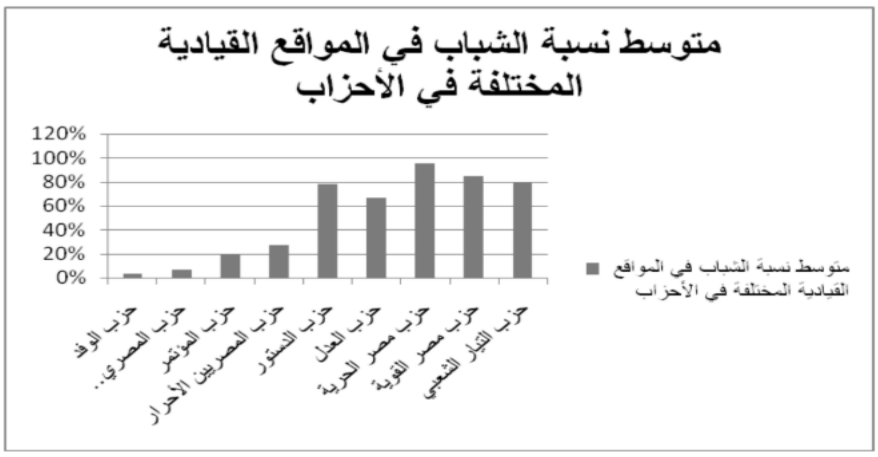

رسم بيانى رقم ٣

نسب الشباب فى المواقع القيادية فى الأحزاب المصرية بعد الثورة

إلا أن كل هذه الأحزاب ذات التمثيل العالى للشباب فى مؤسساتها لم تنافس فى انتخابات مجلس النواب بعد ٣٠ يونيو، لظروف متعلقة بعدم قناعتهم بعدالة قانون الانتخابات وتغليبه للنظام الفردى على نظام القائمة، والتقسيم السيئ للدوائر الانتخابية.

بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ظهر حزب مستقبل وطن فى ٢٠١٤ وهو حزب يغلب على تكوينه الشباب إذ كان مؤسسه ورئيسه محمد بدران الشاب ذا الأربعة وعشرين عاما، ويقوده حاليا النائب أشرف رشاد مواليد ١٩٨٥، وخلال أقل من عام على تأسيسه أصبح الحزب يستقطب قيادات وكوادر رفيعة فى أجهزة الدولة وشخصيات عامة وينافس على معظم مقاعد البرلمان إذ قدم الحزب ١٨٥ مرشحًا فرديًا فى سباق الانتخابات البرلمانية المصرية، مما يجعله ضمن أعلى ثلاثة أحزاب من حيث أعداد المرشحين، حيث قدم حزب الوفد أقدم الأحزاب فى مصر – ٢٧٠ مرشحًا، فى حين قدم حزب المصريين الأحرار ٢٢٧ مرشحًا، كما كان يمتلك حزب مستقبل وطن أعداد مرشحين تساوى تقريباً تلك التى يمتلكها الحزبان فى قائمة "فى حب مصر"[٤٤].

ثم جاء الإعلان عن تنسيقية شباب الأحزاب[٤٥] والسياسيين كإحدى آليات مشاركة الشباب فى صنع القرار السياسى فى يونيو ٢٠١٨ وبالتوازى مع فعاليات مؤتمرات الشباب التى أطلقها الرئيس السيسى، وكان من نتاج أعمال هذه التنسيقية العفو الرئاسى عن بعض معتقلى الرأى[٤٦].

ويتضح من تحليل أهداف التنسيقية، وتطور عملها أمران؛ الأول أنها عملية إحلال منظم للنخبة الحزبية "التقليدية" والتى لم تعد متوافقة مع اتجاه النظام لخلق نخب شبابية جديدة على كل الأصعدة سواء من خلال البرنامج الرئاسى لتدريب الشباب على القيادة، أو برامج الأكاديمية الوطنية لتدريب الشباب، أو شبكة معاونى ومساعدى الوزراء، ومن المرجح أن يكون لهذه

النخبة الشابة الجديدة وجودها المؤثر فى انتخابات مجلس النواب عام ٢٠٢٠ فى حين يساعد استحداث مجلس للشيوخ، وفقًا للتعديلات الدستورية التى تم الاستفتاء عليها عام ٢٠١٩ فى إتاحة الفرصة لرؤساء الأحزاب السياسية للتواجد فى المشهد السياسى بصورة تتواكب مع صلاحيات مجلس الشيوخ الجديد.

أما الأمر الثانى، فإنها تعد مساحة منظمة لتقليل الاختلافات بين شباب الأحزاب والسياسيين، وعلى نحو يماثل النواة الأولى لتنظيمات الشباب فى عهد الرئيس عبد الناصر، وربما يكون ذلك واضحًا من مطالعة البيان الأول للتنسيقية الذى أكد على أهمية تخفيف حدة التشدد.

ومن المهم عند رصد هذه التجربة الأخذ فى الاعتبار أن مستقبلها يتوقف على نجاحها فى مأسسة دورها، ومدى توسعها لتضم شباب الأحزاب والسياسيين النشيطين فى المحافظات، والحفاظ على تماسكها الداخلى خاصة مع قرب استحقاق مجلس النواب وتطلع أعداد كبيرة من المنضمين إليها لمرحلة "جنى الثمار" مع الأخذ فى الاعتبار أن الفترة التالية لثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو تشهد محاولات متغيرة للوصول إلى أفضل صورة يراها النظام للعمل مع الشباب، وما يبرز من تنظيمات أو كيانات ليس من الضرورى لها أن تستمر.

لكن يبقى تأثير هذه التنسيقيات وتلك الأحزاب وفعاليتها مرهونًا بضيق واتساع المجال العام فى مصر بما يشتمله من قوانين لممارسة العمل السياسى أو قوانين تتعلق بالحق فى التنظيم وكذلك القوانين والسياسات المرتبطة بالحريات العامة.

د- المجتمع المدنى

لا شك أن إحدى أهم آليات تمكين الشباب هى المجتمع المدنى إذ أنه يمثل حلقة الوصل بين الولاءات التقليدية كالأسرة والقبيلة والدولة بأحزابها ومؤسساتها كفضاء عام للممارسة السياسية الحديثة، إذ يمكن للمجتمع المدنى أن يكون وسيلة لتمكين الشباب بتبنى قضاياه على أجندة المجتمع المدنى وبالتالى الضغط على صناع القرار من أجل تبنى هذه القضايا، كما يمكن لهذا المجتمع المدنى أن يمكن الشباب بداخله وهياكله فيصقله بخبرات تؤهله للعب أدوار أكبر فى المجال العام سواء بتحويل الشباب لرموز محلية يمكنها الفوز بالانتخابات المحلية أو رموز وطنية تنافس على مستويات البرلمان والمستويات القيادية العليا فى الإدارة وبقية مؤسسات الحكم. منذ نشأة المجلس القومى للشباب فى ١٩٩٩ كان أحد اهتماماته الرئيسية هو إشراك الشباب والمجتمع المدنى فى مشروعات محو الأمية وبالتركيز على أمية الفئات المتسربة من التعليم وصغار السن وكذلك أنشطة التعليم المدنى، وكان التركيز فى فترة ما قبل الثورة على الديمقراطية والحوكمة والمساواة وعدم التمييز[٤٧].

عقب ثورة يناير وما إن شعر الشباب بأن هناك أفقًا للتغيير ومساحة متاحة للعمل العام حتى ظهرت العديد من المبادرات والمجموعات الأهلية والتى تصب اهتمامها على العمل المحلى، مثل التعاونيات والحركات المجتمعية على سبيل المثال "المحليات للشباب" واللجان الشعبية للثورة، والتى اهتمت بالعمل حول قضايا المحليات أو قامت فى بعض الأحيان بوظائف المجالس المحلية الرسمية فى ظل غيابها منذ أن تم حلها فى يونيو ٢٠١١، وأيضا اهتمت بنشر ودعم قيم المواطنة بجميع جوانبها السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية[٤٨].

وفى هذه السنوات كان للشباب دور فى نمو وازدهار أعداد جمعيات المجتمع المدنى والتى ازدادت أكثر من ١٥٠٠٠ جمعية فى أربع سنوات فقط من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤ إذ كان عدد الجمعيات الأهلية المسجلة فى مصر قبل ثورة يناير قرابة ٣١٠٠٠ جمعية ومؤسسة أهلية وصلت إلى ٤٦٢٠٠ جمعية ومؤسسة فى ٢٠١٤، وهى زيادة عددية مساوية تقريبا للزيادة التى تمت فى ١٠ سنوات قبل ٢٠١١[٤٩].

وارتبط هذا التطور بتسجيل عشرات من المنظمات الأهلية الجديدة بعد الثورة، تضم مجموعات من الشباب فى مختلف المحافظات تستهدف "رسميًا" تعميق المشاركة المجتمعية للشباب، وتميز نفسها بأنها تحالف أو ائتلاف شباب الثورة فى محافظة معينة، ولا يتوافر معلومات موثقة عن نشاطها، لكن نظرًا لتزايد عددها بعد ثورة يناير، يمكن اعتبارها ملمحًا جديدًا من ملامح تطور مشاركة الشباب عبر المجتمع المدنى.

لكن رغم هذا التطور الذى شهده المجتمع المدنى ظل قانون الجمعيات الأهلية وتعديلاته محل جدل خصوصا فى سياق تذبذب مستويات الثقة بين المجتمع والدولة وجمعيات المجتمع المدنى وبالذات فى سياق الحرب على الإرهاب ما جعل المجتمع المدنى المصرى مكبلا بالعديد من القيود التى تحد من فعاليته وتطوره ومن ثم تطور أدوار الشباب فيه[٥٠]. وقد يكون من المفيد، بحث إجراء تعديل تشريعى يضمن تمثيل نسبة معينة من الشباب فى مجالس إدارات الجمعيات الأهلية أسوة بما هو حادث فى مراكز الشباب والذى ينص على ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة من الشباب تحت سن الثلاثين عن ٧٥٪ أو فى مجالس أمناء المدن الجديدة التى تنص على وجود ثلاثة ممثلين من الشباب لا يزيد سنهم على ٣٥ سنة[٥١].

٢- الأطر غير التقليدية

أ- المؤتمرات الشبابية

تعد المؤتمرات الشبابية من أهم دلائل عودة الاهتمام بالشباب إلى أجندة الرئاسة المصرية سواء على مستوى الخطاب السياسى أو الممارسة بعد ثورة ٣٠ يونيو، فعلى مستوى الخطاب، فقد حرص الرئيس السيسى على تضمين الشباب فى خطبه السياسية حيث خصص خطابًا كاملاً لقضايا الشباب فى ٩ يناير ٢٠١٦ أعلن فيه عن تخصيص عام ٢٠١٦ ليكون عامًا للشباب المصرى، وإطلاق منتدى للحوار مع الشباب بحيث يكون نواة فاعلة لقناة اتصال حقيقية بين الدولة والشباب.

عقدت الدولة سبعة مؤتمرات شبابية بداية من أكتوبر ٢٠١٦ حيث عقد المؤتمر الوطنى الأول للشباب بمدينة شرم الشيخ، ثم توال عقدها بين محافظات القاهرة والإسماعيلية وأسوان والإسكندرية، وتزامن المؤتمر السادس أو ملتقى الشباب العربى والإفريقى بأسوان مع رئاسة مصر للاتحاد الإفريقى مؤخراً. ومما يعبر عن أهمية هذه المؤتمرات بالنسبة للقيادة السياسية للدولة هو تصريح الرئيس عبد الفتاح السيسى خلال ملتقى الشباب العربى الأفريقى، حيث قال إن "مؤتمر الشباب الأول كان منصة رائعة للتواصل مع الشباب بشكل مباشر، وهو ما دفع لتكرار عقده"، وتابع السيسى "كانت لدى مشكلة فى مخاطبة شباب مصر، لكن فكرة مؤتمرات الشباب بدأت فى التطور ومن المفترض الحفاظ على دورية انعقادها كل ثلاثة أشهر، لأن الفكرة رائعة، وتسمح بالاستماع لأفكار الشباب"، وبهدف بلورة صيغة متكاملة لرؤية مشتركة بين الدولة والشباب. واختتمت هذه المؤتمرات بالمؤتمر السابع والذى عقد فى العاصمة الإدارية الجديدة.

وقد حرص الرئيس على حضور جميع أيام هذه المؤتمرات، والاستماع إلى آراء الشباب، والنقاش المشترك معهم حول القضايا التى تشغلهم بما فيها أدق قضايا تخص الأمن القومى مثل؛ الموقف من تيران وصنافير، وقضية سد النهضة، وأعطت هذه المؤتمرات رسالة رمزية على تصدر الشباب للمشهد العام؛ حيث تم الحرص على جلوس الشباب فى الصفوف الأولى بجانب الرئيس، والوزراء، والمسئولين، وتوزعت المشاركة فى الجلسات العامة، وورش العمل بصورة أقرب للمناصفة بين الشباب، والمسئولين.

ومن أبرز المحاور والتوصيات التى طرحت فى تلك المؤتمرات وتم اتخاذ قرارات بتنفيذها:

١- **تشكيل لجنة لمراجعة موقف الشباب المحبوسين** ولم تصدر بحقهم أحكام قضائية، فقد ذكر الرئيس فى ٢٢ فبراير ٢٠١٥ بوجود أبرياء" فى السجون، وأنه تتم مراجعة مواقفهم للإفراج عنهم"[٥٢]، وقد أشار محمد عبد العزيز عضو لجنة العفو الرئاسى عن المحبوسين، خلال كلمته فى جلسة "رؤية شبابية لتحليل المشهد السياسى المصرى" ضمن فعاليات المؤتمر الدورى الخامس للشباب، إلى أنه تم الإفراج عن ٩٠٠ شاب بقرارات عفو رئاسية حتى الآن. وأن اللجنة مستمرة فى فحص الشكاوى الخاصة بهم، تمهيدًا لتقديم قوائم بأسمائهم لرئاسة الجمهورية لإصدار قرار رئاسى بالعفو عنهم[٥٣].

٢- التوصية بإعداد تصور لتدشين مركز وطنى لتدريب وتأهيل الشباب، وبالفعل تم إنشاء البرنامج الوطنى لتأهيل الشباب للقيادة وهو يعمل على تأهيل الشباب على القيادة لتكوين قاعدة غنية من الخبرات الشبابية، وتخريج قيادات شابة قادرة على الإدارة وتولى المسئولية والمناصب والقيادة وفقًا لأساليب الإدارة الحديثة، تكون مؤهلة للعمل السياسى

والإدارة"[٥٤]، ويهدف البرنامج إلى تخريج ٢٥٠٠ شابٍ وشابة سنويًا، ويشارك فى البرنامج عدد من الوزارات: رئاسة مجلس الوزراء، ووزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى.

ويمكن القول إن هذا البرنامج يعمل على تعميق المشاركة السياسية للشباب، من خلال إعداد جيل جديد لقيادة الحياة السياسية والبرلمانية، وهو ما تأكد عبر إطلاق عدة مبادرات من بينها نماذج المحاكاة وبرلمان الشباب، بعدد مستهدف يصل إلى ٨٠ ألف مستفيد[٥٥]، وانتخاب هيئات مكاتب برلمان الطلائع والشباب بمشاركة ٤٠٠ ألف ناشئ وشاب.

وقد أشار موقع البرنامج الرئاسى لتأهيل الشباب إلى أن خريجى البرنامج سوف يتم الاستعانة بهم فى الجهاز الإدارى للدولة، سواء كانوا من العاملين به، أو من غيرهم[٥٦]، وسيجرى توزيعهم ما بين معاونين ومساعدين للوزراء فى المجالات المختلفة داخل الوزارات، وعلى رأس هذه المجالات التعليم العام والتعليم الفنى، والشباب والرياضة.

٣- التوصية بعقد حوار لتطوير التعليم بحضور خبراء ومتخصصين لإصلاح التعليم خارج المسارات التقليدية وهذا خلال المؤتمر الوطنى الأول للشباب، وبالفعل تم الإعلان عن تشكيل اللجنة القومية لتطوير التعليم، وقد كان من المفترض أن تُعلن نتائج اللجنة فى أبريل ٢٠١٦، إلا أنه لم يتم الإعلان عن تشكيلها إلا عقب عدة توترات بين الطلاب والمسئولين مع امتحانات الثانوية العامة فى شهرى يونيو ويوليو[٥٧].

وتم التأكيد على ضرورة تطوير التعليم أيضًا فى المؤتمر السادس والذى عقد فى ٢٠١٨، وبناء على ذلك أعلن وزير التعليم الحالى عن خطوات لتطوير التعليم، والتى تعتمد على خطة التنمية المستدامة المعروفة برؤية ٢٠٣٠. وفى سياق هذه الرؤية طرحت وزارة التربية والتعليم نظامًا جديدًا يختلف جوهريًا عن

النظام الحالى الذى اتسم بفشله على مستوى الجودة، بداية من المناهج الدراسية وحتى طرق التقييم وأساليب التدريس. اعتمد وزير التربية والتعليم فى شرحه للنظام الجديد على المواد الدستورية الخاصة بالتعليم قبل الجامعى، وأوضح أن الهدف من النظام الجديد هو"إعادة بناء الإنسان المصرى وخلق أجيال قادرة على التنافس، وتبدأ بنقل الاقتصاد إلى اقتصاد المعرفة".

٤- وفى مؤتمر الشباب الثانى بمحافظة أسوان الذى عقد خلال يناير ٢٠١٧ اتخذ الرئيس عبد الفتاح السيسى قرارات من أهمها؛ إنشاء "الهيئة العليا لتنمية جنوب مصر"، بهدف: الارتقاء بالخدمات العامة وتوفير فرص عمل والعناية بآثار النوبة، واستمرار العمل فى توسيع نطاق إجراءات الحماية الاجتماعية من خلال تطوير برنامج تكافل وكرامة، وزيادة الجهود الموجهة لتحسين مستوى جودة الحياة بالصعيد فى مجالات الصحة والتعليم والنقل والإسكان(٥٨).

وعليه، يمثل قرار إنشاء هيئة عليا لتنمية صعيد مصر رؤية قومية جديدة لتنمية محافظات الصعيد، يعكس توجه الدولة إلى الاهتمام بالأقاليم، ويشير إلى إيلائها الصعيد أهمية خاصة،ويهدف إلى إحداث طفرة تنموية والحد من التفاوت فى معدلات التنمية بين محافظة وأخرى، إضافة إلى إحداث تكامل بين محافظات الصعيد فى تنفيذ المشروعات الكبرى التى تستفيد منها أكثر من محافظة، وتحقيق هدف رئيس من إنشاء الهيئة بالجمع ما بين المركزية واللامركزية فى التنسيق والتنفيذ بين محافظات الإقليم الواحد(٥٩).

٥- جاءت التوصية بجعل عام ٢٠١٨ مخصصًا لذوى الاحتياجات الخاصة من خلال المؤتمر الثالث للشباب فى أبريل ٢٠١٧ والذى عقد بمدينة الإسماعيلية، وبناء على ذلك بدأت كل أجهزة الدولة بتقديم مزيد من الاهتمام والخدمات لهم مثلما فعل وزير التعليم طارق شوقى على

إدراج البطولات الرياضية لذوى القدرات الخاصة ضمن بطولات الجمهورية للمدارس، وبالتالى استحقاقهم لدرجات الحافز الرياضى مثلهم مثل أقرانهم الأسوياء. وصاحب ذلك تحقيق تقدم فى الجانب القانونى فيما يخص ذوى الاحتياجات الخاصة بإعداد اللائحة التنفيذية لقانون ذوى الإعاقة احتفالاً بعام ذوى الإعاقة وفقا لما ذكرته وزيرة التضامن آنذاك، لكن لازالوا يواجهون صعوبات حقيقية على أرض الواقع.

٦- تزامن عقد المؤتمر الخامس للشباب مع فترة الحملات الانتخابية للرئاسة فى نهاية الفترة الأولى للرئيس السيسى فى مايو ٢٠١٨ وهو ما انعكس على مناقشة بعض القضايا العامة مثل: النظام الحزبى المصرى وكيفية تنشيط المشاركة السياسية الشبابية، وضرورة الإسراع بالانتخابات المحلية(٦٠).

وهكذا يمكن القول إن فكرة تواصل السلطة التنفيذية مع الشباب هو أمر مهم، ولهذا تم البدء من ٢٠١٦ فى تنفيذ مؤتمرات الشباب، والتى هدفت إلى رسم صورة ذهنية عن النظام وأنه يتحاور مع الشباب، وأنه قادر على استيعابهم، بل قادر أيضا على أن يدير حوارا أمميا من خلال مؤتمر شباب العالم، أو حوارًا عربيًا أفريقيًا، كما روج فى المؤتمر السادس، وليس أدل على دور هذه المؤتمرات أكثر مما طرحه الرئيس السيسى، فى تواصل الدولة مع الشباب، وإذ يتصف هذا الطرح بالمصارحة، إلا أنه يعد أيضًا اعترافًا بأن هناك مشكلة ما بين النظام والقوى الشبابية فى مصر، ولكن هذه المؤتمرات فقط لن تحلها، فأسبابها أعمق من فكرة الحوار، فهناك اعتراضات من جانبهم على عدد من سياسات الدولة تتناقض مع ما يرجونه.

خامساً: التمكين الاقتصادى والاجتماعى للشباب

إن مدخل التمكين الاقتصادى والاجتماعى للشباب من أهم مداخل تعزيز حضور ومشاركة الشباب فى الحياة العامة وفى المجال السياسى والاقتصادى، إذ فى المجتمعات والدول كثيفة السكان واسعة المساحة نسبيًا كمصر يصبح التحدى الاقتصادى أمام الشباب سواء فى الترشيحات الفردية أو الحزبية كبيرًا، فى ظل اتساع الدوائر الانتخابية وهو ما يتطلب إنفاقًا أعلى على الدعاية الانتخابية وحضورًا وتنقلًا بين أحياء ومناطق وقرى متباعدة فى إطار نفس الدائرة الانتخابية.

أيضًا فى ظل تغير هيكل الاقتصاد العالمى والاتجاه نحو تعزيز الشركات الناشئة وبالذات فى فئة الشركات المتوسطة والصغيرة يصبح حضور الشباب فى المجال الاقتصادى أحد أهم مظاهر مشاركة الشباب فى الحياة العامة، وخصوصا مع نمو الوظائف المرتبطة بالتكنولوجيا وتحول الاقتصاد لنمط اقتصاد المعرفة وتحول تقنيات البيع والشراء من الطابع التقليدى لأنماط البيع والتسويق الإليكترونى والتوجه نحو ميكنة الخدمات الحكومية، كل هذا السياق يفترض دعمًا أكبر لفئة الشباب، إن الجزء المهم من الاقتصاد والذى يمس الشباب مباشرة هو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورًا مهمًا فى اقتصادات الدول النامية ومن ضمنها الاقتصاد المصرى، فهى تمثل ما يزيد على ٩٩٪ من المنشآت غير الزراعية وما يقرب من ٧٥٪ من عمالة القطاع الخاص، كما يسهم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن ٨٠٪ من إجمالى القيمة المضافة، ويعمل فى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧٦٪ من العمالة حوالى ثلثى قوة العمل بالقطاع الخاص ككل، وحوالى ثلاثة أرباع قوة العمل بالقطاع الخاص غير الزراعى، إلا أن نسبة مساهمتها فى إجمالى

الصادرات المصرية لا يكاد يتجاوز ٤٪ فقط مقارنة ٦٠٪ فى الصين، ٥٦٪ فى تايوان، ٧٠٪ فى هونج كونج و٤٣٪ فى كوريا الجنوبية[٦١].

تكمن أهمية هذه المشروعات فى أنها تقوم على تنوعها وكثرة أعدادها باستيعاب ودمج نسبة كبيرة من العمالة الشابة فى الاقتصاد، نظرًا لما تتميز به تلك المشروعات من خصائص تجعلها أكثر فاعلية فى استيعاب فائض العمل نتيجة لإتاحتها فرص عمل حقيقية وسريعة فى أنشطة عديدة، حيث أشارت نتائج مسح سوق العمل فى مصر لعام ٢٠٠٦- وهو أخر مسح متاح- إلى أن عدد الأعمال التى توظف أقل من ٥٠ عاملًا قد زاد بمعدل سنوى يقدر بنحو ٤,٧٪ خلال الفترة (١٩٩٨- ٢٠٠٦)، كما أن إحصاءات المنشآت لعام ٢٠٠٦ قد أظهر وجود ٢,٤ مليون منشأة متناهية الصغر (أقل من ١٠ عمال) يعمل بها ٥,٢ مليون عامل و٣٩ ألف منشأة صغيرة (١٠-٤٩ عاملًا)، ولذلك فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة فى خلق وظائف عمل مختلفة. كما أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تسهم بحوالى ٨٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى للاقتصاد المصري، ولذا فإن النهوض بها وتنميتها قد يؤدى إلى التغلب نسبيا على بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ومن ضمنها مشكلة البطالة وما تعكسه من إهدار للموارد البشرية فى الدولة وتبديد للقدرات الإنتاجية، الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض معدلات نمو الناتج وزيادة نفقات الإنتاج.

إلا أن الشباب فى هذا القطاع يعانون من مشكلات حقيقية تتمثل فى أن نسبة ٤٠٪ إلى ٦٠٪ من تكلفة القيام بالأعمال فى مصر، تأتى من القيود الإجرائية حيث تكثر الشكاوى من اضطرار أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التعامل مع المسئولين الحكوميين والمكاتب الحكومية المركزية والمحلية وعدم توافر المعلومات وعدم الرغبة فى تقديم المساعدة، وكذلك فإن

عدم وجود آليات واضحة وميسرة للتمويل يحرم قطاعًا واسعًا من الشباب من الاستفادة من هذه المشروعات رغم الاهتمام الحكومى بها، بل إن هذه المشروعات تدخل فى منافسة غير عادلة مع المشروعات والرساميل الكبيرة وبنفس الشروط وأحيانا بشروط أصعب للحصول على تخصيص أراض أو تمويلات من البنوك أو من المستثمرين المحليين أو الشركاء من خارج مصر، بل إن الشركات المصدرة وأغلبها مشروعات كبيرة تحصل على دعم للصادرات بينما تطالب بالمساواة مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى أسعار الفائدة.

ومؤخرًا تبدى السياسات العامة المصرية توجهًا قويًا لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها القطاعات التى تستوعب النسبة الأكبر من الشباب الملتحقين بسوق العمل سواء فى القطاع الرسمى أو غير الرسمى، وتسعى هذه السياسات لمواجهة المعوقات السابق ذكرها، وترتكز هذه السياسات على توجيهات رئاسية بتوجيه ٢٠٠ مليار جنيه خلال ٤ سنوات لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحت إشراف البنك المركزى، كما أعلنت وزارة الصناعة والتجارة عن استراتيجية تعزيز وتنمية الصناعة والتجارة الخارجية حتى عام ٢٠٢٠ وأحد أهم محاورها النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما تتبنى وزارة التنمية المحلية المشروع القومى لتوفير فرص عمل للشباب للقضاء على البطالة، وإطلاق مبادرة "مشروعك" عام ٢٠١١. ووفقًا لبيانات الوزارة تم توفير عدد ٩٨٥٢٢ فرصة عمل بتمويل قدره ٦,٣١٤ مليار جنيه من خلال هذه المبادرة حتى ٢٠١٨/٥/١٥[٦٢]، كما أطلقت وزارة الاستثمار والتعاون الدولى مبادرة "فكرتك شركتك"[٦٣] وأطلق جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العديد من المبادرات وحاضنات الأعمال إلا أن معدلات وصول هذه المبادرات والمشروعات للشباب ما تزال محدودة الأثر بالنسبة لمعدل بطالة الشباب والبالغ فى ٢٠١٨ ٢٥,٧٪[٦٤].

كما أن أغلب هذه المشروعات والمبادرات رغم أهميتها فإنها مرتبطة بتمويل شراء مركبات تريسكل أو توكتوك أى مشروعات فردية تناسب فئات الأميين ومتوسطى التعليم بينما تزداد البطالة فى أوساط الشباب الجامعى دون سياسات واضحة لمواجهتها وبنشاط إقراض لمشروعات وأفكار قائمة، وتمويل ودعم تحويل الأفكار لمشروعات صغيرة ومتوسطة، كما أن رقم ١٠٠ ألف فرصة عمل رغم أنه يبدو كبيرًا فإنه لا يؤثر كثيرا على مؤشر البطالة ونسبة لا يستهان بها جامعيون حيث بلغت نسبة البطالة بينهم ٣٣,٩٪ من إجمالى نسبة البطالة(٦٥).

إن أية سياسة فاعلة لمواجهة بطالة الشباب وتمكينهم اقتصاديًا يجب أن تكون مبنية على الدراسات والمؤشرات التفصيلية لبطالة الشباب بحيث تراعى المستوى التعليمى والنطاق الجغرافى والقدرات المالية لكل فرد على حدة، وهذا يتطلب صندوقا قوميًا للقضاء على بطالة الشباب تتعاون جميع البنوك فى تمويله عبر قروض مخفضة الفائدة ويدخل الصندوق شريكا فى المشروع أو الفكرة بنسب معقولة مع صاحبها أو أصحابها بحيث تتم متابعة المشروعات وضمان عدم تعثرها، وفى هذا يمكن الاستفادة من تجارب اليابان وتونس وكوريا الجنوبية فى تدعيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للقضاء على بطالة الشباب(٦٦).

وفى سبيل القضاء على بطالة الشباب الجامعى يصبح توسيع الاهتمام بنشاط مسرعات الأعمال وحواضن ريادة الأعمال ودمج كل الخريجين فى هذه الأنشطة أثناء مرحلة البكالوريوس أمرًا ضروريًا، والأكثر ضرورة منها إيجاد آليات لتمويل الأفكار التى يطلقها الشباب فى تلك الحاضنات حتى إذا تطلب الأمر أن تدخل الجامعة شريكًا مع طلبتها وخريجيها فى تمويل أفكارهم وتطويرها لخدمة الجامعة والشباب والمجتمع بشكل عام.

خاتمــة

من خلال العرض السابق نجد أن النظام السياسى المصرى، قد أدرك أهمية تمكين الشباب فى بنى الدولة، وظهر ذلك من خلال الخطاب الرسمى للقيادة السياسية الداعم للتمكين سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى، فهناك محاولات جادة لتأهيل بعض الشباب لشغل المناصب القيادية فى جميع قطاعات الدولة، وإشراكهم فى صنع القرارات، من خلال تحويل عدد من توصيات مؤتمرات الشباب إلى قرارات ملزمة مثل قرار إنشاء هيئة عليا لتنمية صعيد مصر، وإطلاق جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والعديد من المبادرات وحاضنات الأعمال كمحاولة للمساهمة فى حل مشكلة البطالة، وتشكيل لجنة للعفو الرئاسى عن المعتقلين السياسيين، والنص فى التعديلات الدستورية المعتمدة لعام ٢٠١٩ على ضرورة تمثيل الشباب والمرأة والمعاقين.

لكن القضيــة المهمـة هــى مـدى اقتنــاع كل قيـادات الدولــة بجـدوى تنفيــذ السياســات الراميــة لتمكين الشبــاب فى تحقيـق النهضــة، والحفاظ على الاستقــرار فــى ظـل ما يعانيـــــه المجتمع من أزمات شتى، وعدم اعتبارها سياسات شكلية تهـدف لامتصاص غضب الشباب وإشراكه فى المناصب دون تمتعه بالاختصاصات والمسئوليات اللازمة التى تمكنه من النجاح.

إن التغيرات الواسعة فى قيم وأفكار الشباب ورغبته فى المشاركة تفرض على الدولة الانتقال من اعتبار الشباب رعايا إلى اعتبارهم مواطنين ومن سياسات الوصاية إلى سياسات الإشراك، وذلك من خلال تطوير السياسات العامة للشباب فى إطار تشاركى واسع معهم، وتحديث المؤسسات الرسمية المعنية بتنفيذ برامج وأنشطة الشباب، والاستفادة من طاقاتهم فى النهوض

بمؤسسات الدولة وجعلها أكثر مؤسسية وحداثة، على نحو يخلق عقد جديد بين الدولة والمجتمع، وفى القلب منه الشباب.

لذا تبرز الحاجة إلى إيجاد آليات جديدة لتوسيع قنوات الاتصال المباشر، والحوار بين الشباب وكبار المسئولين، وإعادة تقويم الجهود التى تبذلها أجهزة الدولة فى مجال تمكين الشباب من خلال خبراء وأكاديميين مستقلين وتشجيع مبادرات الشباب، ومشاركتهم فى الحياة العامة وفى الأنشطة التنموية والتطوعية، وتفعيل التوجه نحو استخدام الدبلوماسية الشبابية كإحدى أدوات القوة الناعمة لمصر فى محيطها الإقليمى والدولى، وأن يتواكب مع ذلك رصد التغير فى قيم الشباب، وعلاقته برؤيتهم للدولة وأجهزتها، وما يحيط بهم من مؤسسات وظواهر. ويكون من المناسب فى المدى القصير اتخاذ خطوات عاجلة تشمل قيام الأكاديمية الوطنية لتدريب الشباب بتصميم برامج رئاسية تخصصية لتدريب مختلف فئات الشباب على القيادة مع توسيع شرط السن بما يدمج جيل الوسط على أن يتم التقدم إليها من خلال إجراءات شفافة وتنافسية. بالإضافة إلى تكثيف وزارة الشباب والرياضة من برامجها المحلية على مستوى الأقاليم الجغرافية أو المحافظات لتوسيع رقعة إعداد الشباب وتأهيلهم، وتفعيل الاتحاد العام للخدمة العامة التطوعية المنصوص عليه فى قانون الهيئات الشبابية يمكن من الاستفادة من حماسة الشباب لممارسة العمل التطوعى، وأخيرًا عقد المزيد من جلسات الحوار حول سياسات الشباب، وأدوار جميع الفاعلين فيها، وارتباطها بالرؤية العامة لمصر ٢٠٣٠، وفى الاتجاه ذاته تأتى أجندة التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠ التى توافق عليها العالم أجمع كخارطة طريق مشتركة للمستقبل، وتدعو إلى إشراك جميع أطراف المجتمع الفاعلين– ومن ضمنهم الشباب تحديداً– فى كل الجهود الرامية إلى تنفيذها.

وهذا حتى لا يشعر الشباب بالاغتراب والاستبعاد، ومن ثم يجد ضالته فى التعبير "الساخط" على مواقع التواصل الاجتماعى ويكون من شأن ذلك انتظار لحظة جديدة للتغيير الثورى وانتقال بعض الشباب من وضع عدم الانخراط إلى وضع "المغترب العنيف" سواء أخذ ذلك شكل عنف لفظى أو اعتناق أفكار متطرفة قد تتحول لسلوك عنيف فى مرحلة لاحقة.

إن تمكين الشباب بشكل عام هو تمكين للمجتمع وتأسيس للتنمية وتحقيق للعدالة لفئة هى الأكثر عطاء والأكثر تهميشًا فى ذات الوقت سواء فيما يتعلق بالاقتصاد أو ما يرتبط بالسياسات التى توضع بعيدا عن الشباب وتعالج قضايا وقوانين وإجراءات تحكمهم فى شبابهم وشيخوختهم.

المراجـــع

١- استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠، http://sdsegypt2030.com/

٢- حـول دور الشـباب فـى صـنع القـرار راجـع: سـيدريك شـقير، الإدمـاج الاجتمـاعى والديمقراطيـة والشـباب فـى العـالم العربـى، بيـروت: برنـامج اليونسـكو الإقليمـى،٢٠١٣. ص١١.

٣- Maha M. Abdulrahman, Civil Society Exposed: The Politics of NGOs in Egypt (Cairo: American University in Cairo Press, 2004). pp.66-67.

٤- Lasse Siurala, A European framework for youth policy: What is necessary and what has already been done?, Strasbourg:Directorate of Youth and Sport Council of Europe Publishing.2005.p47.

- Serrano, David Warren Linking Community Empowerment, Decentralized Governance, and Public Service Provision Through a Local Development Framework, SP DISCUSSION PAPER NO. 0535,World bank, September,2005.p15.

٥- Empowerment Theory and Research, and Application Douglas D. Perkins, Marc A. Zimmerman American Journal of Community Psychology, Vol. 23, No. 5, 1995. Pp569-570.

٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية الإنسانية العربية: الشباب وآفاق التنمية الإنسانية فى واقع متغير،٢٠١٦. ص ص١٢-١٤.

٧- مصباح الشيبانى، واقع تمكين الشباب فى سياسات التنمية العربية وتحدياتها، شئون عربية، العدد٢٠١٧،١٧٠. ص٢٠٤.

٨- لمزيد من التفاصيل راجع: أمانى قنديل، تقييم انعكاسات المجلس القومى للمرأة فى المجتمع المصرى، ٢٠٠٥، ص٤٢.

٩- راجع: برنامج الأمم المتحدة الانمائى، تقرير التنمية الإنسانية العربية: الشباب وآفاقُ التنمية الإنسانية فى واقعٍ متغير، ٢٠١٦، ص٤.

١٠- إحصاء مصر، أهم النتائج النهائية لتعداد السكان والإسكان والمنشآت، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧، ص١٠.

١١- انظر تقديم عبد الباسط عبد المعطى فى: سلوى العامرى وآخرون، أجيال مستقبل مصر: أوضاعهم المتغيرة وتصوراتهم المستقبلية، القاهرة، منتدى العالم الثالث (مشروع مصر ٢٠٢٠)، ٢٠٠٢.

١٢- إحصاء مصر، أهم النتائج النهائية لتعداد السكان والإسكان والمنشآت، مرجع سابق، ص٥٣.

١٣- البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ومعهد التخطيط القومى: تقرير التنمية البشرية فى مصر: شباب مصر مستقبلنا، القاهرة، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ومعهد التخطيط القومى. ص ص ١٦٠-١٦٢.

١٤- World Bank collection of development indicators https://tradingeconomics.com/egypt/unemployment-youth-total-percent-of-total-labor-force-ages-15-24-wb-data.html

١٥- صندوق النقد العربى، تقرير آفاق الاقتصاد العربى، الكويت، الإصدار التاسع، أبريل ٢٠١٩. ص١٢.

١٦- إحصاء مصر، أهم النتائج النهائية لتعداد السكان والإسكان والمنشآت، مرجع سابق، ص٣٤.

١٧- المرجع السابق ص٣٤، ص٢٠٣.

١٨- البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ومعهد التخطيط القومى، مرجع سابق، ص٣.

١٩- تعقيب على الدين هلال فى الجلسة الختامية للمؤتمر الثامن قضايا الشباب فى مطلع القرن ٢١، المجلد الثانى، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. ص ص٩١٦-٩١٧.

٢٠- راجع: نسرين البغدادى (مشرفًا) الهجرة غير الشرعية للشباب المصرى، المجلد الأول، اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية، المجلس القومى لحقوق الانسان والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٦.

٢١- المرجع السابق.

٢٢- راجع: ايمان نور الدين الشامى، الهجرة غير الشرعية فى مصر من منظور الاقتصاد السياسى: دراسة تحليلية فى الأسباب والتداعيات وآليات المواجهة، مجلة مصر المعاصرة، عدد أكتوبر، القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع، ٢٠١٩.

٢٣- نجوى حافظ وآخرون، الشباب المصرى والهجرة غير الشرعية، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية،٢٠١٠. ص٣٣.

٢٤- /details/news/com.almasryalyoum.www//:https828477

٢٥- 24175/details/news/com.aswatmasriya.www//:http

٢٦- results/eg.elections.www//:https2018

٢٧- ماجد عثمان وحنان جرجس، نحو مشاركة فعالة للشباب، ص٣.

pdf.ar_CivicBrief-SYPE_PGY٢٠١٦/pdfs/uploads/org.popcouncil.www//:https

٢٨- ناهد صالح، التقرير الاجتماعى المصرى الثانى: الشباب المصرى همومه واهتماماته، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية،٢٠١٣. ص٢٣.

٢٩- تفـــاؤل حـــذر: تقيـــيم قـــرار الحكومـــة بتعيـــين الشـــباب معـــاونين للـــوزراء http://www.acrseg.org/11195.

٣٠- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨١١ لسنه ٢٠١٦، الجريدة الرسمية، العدد ٢٥ مكرر (هـ) فى ٣٠ يونيو ٢٠١٦، ص ص٣-٦.

٣١- راجع مؤهلات معاون وزيرة التخطيط http://www.sis.gov.eg/Story/194265/تعيين-مشيرة-كرارة-معاونا-لوزيرة-التخطيط-للسياسات-الاقتصادية.

٣٢- تفاؤل حذر: تقييم قرار الحكومة بتعيين الشباب معاونين للوزراء، مرجع سابق.

٣٣- موقع مجلس النواب المصرى،

http://www.parliament.eg.gov/Statestics_main.aspx

٣٤- يوسف وردانى، الشباب المصرى فى البرلمان: رؤى مقارنة، موقع جريدة الوطن، بتاريخ ٢٠١٥/١١/٥، https://www.elwatannews.com/news/details/832440

٣٥- دستور مصر ٢٠١٢، موقع اللجنة العليا للانتخابات والهيئة العامة للاستعلامات.

٣٦- انظر دستور مصر ٢٠١٤، موقع الهيئة العامة للاستعلامات.

٣٧- اختصاصات لجنة الشباب والرياضة، قانون رقم ١ لعام ٢٠١٦، الجريدة الرسمية، ١٣|٤|٢٠١٦.

٣٨- مقابلة مع عبد الحميد كمال عضو مجلس الشعب، بتاريخ ١٦|٦|٢٠١٩.

٣٩- Ahmed TohamyAbdelhay, Studies on youth policies in the Mediterranean partner countries, Euro Med Youth 3rdProgramme.

٤٠- عمر سمير خلف، المشاركة السياسية للشباب بعد الثورة، القاهرة: منتدى البدائل العربى للدراسات، ٢٠١٢، ص٤.

٤١- راجع: إيمان نور الدين الشامى، البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية المشاركة فى انتخابات "برلمان الثورة ٢٠١١" رؤية تحليلية، سلسلة دراسات فى التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢.

٤٢- نادين عبد الله، شباب الأحزاب السياسية فى مصر، بين قدرات التأثير ومشكلات التهميش، القاهرة: منتدى البدائل العربى للدراسات، ٢٠١٥، ص ص٩-١١.

٤٣- نادين عبد الله، مرجع سابق، ص٢٤.

٤٤- سارة السرجانى، محمد بدران يسعى لحكم مصر، المجلس الأطلنطى، بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١، http://bit.ly/٢QOBaJS

٤٥- تأسست فى أبريل عام ٢٠١٨، عقب دعوة الرئيس لتنمية الحياة السياسية، ودشنت التنسيقية لتكون منصة حوارية بين الشباب من مختلف التيارات السياسية، وتضم التنسيقية ممثلين لمجموعة من الأحزاب السياسية يصل عددهم إلى ٢٥ حزبًا من مختلف الأطياف السياسية، وكان للتنسيقية مشاركات على المستوى المحلى مثل مشاركتها فى المؤتمر الوطنى للشباب فى نسخته الخامسة والسادسة وكذلك منتدى شباب العالم فى نوفمبر ٢٠١٨ وملتقى الشباب العربى الأفريقى فى مارس ٢٠١٩.

٤٦- محمود العمرى، البيان التأسيسى الأول لتنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين: وثيقة عمل حول العمل الوطنى، موقع جريدة اليوم السابع، بتاريخ ٢٠١٨/٦/١٢، http://bit.ly/٢JRv٢K

٤٧- Egypt Human Development Report 2008, PP 21-23.

٤٨- راجع: شيماء الشرقاوى، تقييم تواجد النساء والشباب على المستوى المحلى عبر النشاط الأهلى فى مصر، منتدى البدائل العربى للدراسات، ٢٠١٨.

٤٩- أمانى قنديل، التحولات فى البنية والوظيفة: المجتمع المدنى بعد الثورات فى مصر (٢-٢)، القاهرة: المركز العربى للبحوث والدراسات، ٢٠١٤، http://www.acrseg.org/٣٢٤٩٨

٥٠- حول الانتقادات الموجهة للقانون راجع: محمد العجاتى وآخرون، المجتمع المدنى فى المنطقة العربية: تطورات وتحديات ما بعد الحراك، القاهرة: دار المرايا للإنتاج الثقافى، ٢٠١٩.

٥١- يوسف وردانى، نحو سياسة عامة جديدة للشباب فى مصر، مجلة أحوال مصرية، عدد ٥٢، أبريل ٢٠١٤. ص٣.

٥٢- نقطة تلخص خطاب الرئيس السيسى للشعب المصرى، الموقع إلكترونى لجريدة الوطن،٢٢ فبراير ٢٠١٥. متاح على الرابط:

٦٦٩٠٥٢details/news/mco.elwatannews.www//:http/

٥٣- الوطن١٦-٥-٢٠١٨-

٣٣٦٨١٩٤/details/news/com.elwatannews.www//:https

٥٤- انظر موقع البرنامج الرئاسى لتأهيل الشباب للقيادة:

http://plp.eg/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC

٥٥- برنامج عمل الحكومة (وثيقة مُقدّمة إلى مجلس النواب)، مجلس الوزراء، القاهرة، مارس ٢٠١٦، ص ٣٢.

٥٦- راجع الكتاب رقم ٥ لسنة ٢٠١٧ الموقَّع من المستشار محمد جميل، رئيس الجهاز، وهو الكتاب الصادر فى ٥-٤-٢٠١٧.

٥٧- وفاء شعيرة، مضاعفة ميزانية إنشاء المدارس. وتشكيل لجنة لتطوير وتغيير المناهج الدراسية، موقع البداية (القاهرة)،٧/٨/٢٠١٦.

١١٨٣٤٧/٠٧/٠٨/٢٠١٦/news/com.albedaiah//:http

٥٨- راجع: نادية عبدالله منصور، هيئة تنمية جنوب الصعيد: رؤية جديدة لصعيد مصر، الهيئة العامة للاستعلامات، دراسات محلية، عدد أبريل ٢٠١٨.

ar=lang؟١٦٤٦١٠/Story/eg.gov.sis//:http

٥٩- انظر الرابط التالى: aspx.٢١٣٣٨٠١/News/eg.org.ahram.gate//:http

٦٠- راجع: وقائع جلسة المؤتمر لتحليل رؤية الشباب للمشهد السياسى فى مصر،

s٩RwhNewRo-=v؟watch/com.youtube.www//:https

٦١- هبة عبد الدايم، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بنك الاستثمار القومى، سلسلة دراسات دورية، فبراير ٢٠١٧. ص٦.

٦٢- للمزيد من التفصيل حول المبادرة يمكن الاطلاع على موقع وزارة التنمية المحلية على الرابط التالى: /projects/ar/eg.gov.mld//:http

٦٣- لمزيد من المعلومات حول فكرتك شركتك يمكن زيارة موقع المبادرة http://:com.sherketak/ar/

٦٤- بوابة الأهرام، "الإحصاء": معدل البطالة بين الشباب يسجل ٢٥,٧٪ خلال ٢٠١٨، بتاريخ ٢٠١٨/٨/١١، http://:eg.org.ahram.gate/News/٢٠٠٥٠٧.aspx

٦٥- إحصاء مصر، أهم النتائج النهائية لتعداد السكان والإسكان والمنشآت، مرجع سابق، ص٣٤.

٦٦- منتدى البدائل العربي، سياسات تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، http://:ly.bit/qipl٣١١

Abstract

EMPOWERING YOUTH BETWEEN LEADERS 'DESIRE AND RESISTING CONTEXTS
A STUDY OF EMPOWERMENT STRATEGY AFTER TWO REVOLUTIONS IN EGYPT

Iman Nour El-din

Youth is the national asset for the development of Egyptian society. One of the most important issues on the agenda of the Egyptian political system is the issue of empowering youth politically and economically. Hence, the problem of the study is to find out how to activate the declared role of youth in the political map of the state, and to determine the mechanisms used, the traditional one and new, to enable youth politically and increase their social participation in Egypt.